

## الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية في الإقليم السوريّ (الشمالي) :

بعد الوحدة التي تمّت بين القطرين العربيّين الشقيقين السوريّ والمصريّ وتشكيلهما الجمهوريّة العربيّة المتّحدة وأتباع النظام الرئاسيّ الذي كان قائما في مصر، أصدر سيادة رئيس الجمهوريّة العربيّة المتّحدة قرارا يحمل رقم ١ بالقانون رقم ٤ لعام ١٩٥٨، تاريخ ١٢/٣/١٩٥٨، قرّر بموجبه توحيد الأمانتين العامتين لرئاسة الجمهوريّة ورئاسة مجلس الوزراء في الإقليم السوريّ، وأن يصبح الموظفون أو المستخدمون القائمون بالعمل بتاريخ هذا القرار موظفين ومستخدمين حكما في الملاك الموحد المبحوث عنه، ويحتفظون بحقوقهم المسلكيّة في الملاكين الموحدين.

وبموجب هذا القرار، وباعتباري أمينا عاماّ لرئاسة مجلس الوزراء، قائما على العمل، وباعتبار أنّ الأمانة العامة لرئاسة الجمهوريّة شاغرة، فقد أصبحت بحكم القانون والواقع أمينا عاماّ لرئاسة الجمهوريّة في الإقليم السوريّ أو في الإقليم الشماليّ، كما كان يسمّى.

وأصدر سيادة الرئيس جمال عبد الناصر بتاريخ ٢٤ مايو ١٩٥٨ قرارا جمهورياّ برقم ٤٦٨ لعام ١٩٥٨ يعهد فيه إلى السيّد علي صبري وزير شؤون رئاسة الجمهوريّة بمباشرة الاختصاصات المخولة للوزير فيما يتعلّق بالأمانة العامة لرئاسة الجمهوريّة في الإقليم السوريّ.

وبالاستناد إلى القرار الجمهوريّ المتّوه به، فقد أصدر السيّد علي صبري وزير شؤون الرئاسة بتاريخ ١١/٦/١٩٥٨ قرارا برقم ٧ لعام ١٩٥٨ يفوض به الأمين العامّ لرئاسة الجمهوريّة في الإقليم السوريّ في بعض الاختصاصات.

وهكذا أخذت أوقّع على جميع البلاغات في الإقليم السوريّ والإحالات الواردة من رئاسة الجمهوريّة في الإقليم الجنوبيّ (مصر) إلى مختلف الوزارات والإدارات في الإقليم الشماليّ (سورية).

### حفلة رفع علم الوحدة وتنزيل علمي القطرين :

بعد قيام الوحدة بين القطرين الشقيقين السوريّ والمصريّ، صدر قرار بتسمية السفير المصريّ السابق في سورية محمود بك رياض مستشارا لسيادة رئيس الجمهوريّة العربيّة المتّحدة وممثلا له في الإقليم الشماليّ.

ومحمود بك رياض كما عرفته سابقا ولاحقا، رجل رفيع التهذيب، دمث الأخلاق، عميق التفكير، هادئ الطباع.

وكنت بحكم وظيفتي وعملي على اتّصال دائم به للمداولات في الأمور المشتركة.

اجتمعنا يوما وبحثنا في إقامة حفلة لرفع علم الجمهوريّة العربيّة المتّحدة بعد أن صدر بذلك قرار بالقانون رقم ١٢ في ٧/٤/١٩٥٨. وبعد المداولة اتّفقنا على إقامة هذه الحفلة في قصر الضيافة، ونقيم على سطح القصر ساريتين معتدلتتي الارتفاع يرفع عليهما العلمان السوريّ والمصريّ، ونقيم في وسطهما سارية طويلة لرفع علم الجمهوريّة العربيّة المتّحدة. وعند ابتداء الحفلة وعزف النشيدين السوريّ والمصريّ، ينزل العلمان، وعند عزف نشيد الجمهوريّة العربيّة المتّحدة يرفع علمها. كما اتّفقنا أن يصار إلى دعوة جميع الرسميين.

وكان لسيادة رئيس الجمهوريّة في دمشق وقتئذ نائبان سوربان هما السيّدان صبري العسلي وأكرم الحوراني. وقد أطلعتهما على هذا المنهج، فوافقا عليه.

ولتنفيذ ما اتفقنا عليه، استدعيت من دائرة الشرطة ثلاثة ضباط ملازمين ومعهم السيد خليل السعداوي أحد موظفي الأمانة العامة، وأفهمتهم ما تم الاتفاق عليه وما يجب عليهم عمله.

واتفق السيدان نائبا الرئيس على أن يذهبا قبل بدء الحفلة لدار فخامة الرئيس الجليل شكري بك القوتلي للحضور بصحبته إلى قصر الضيافة ليرأس حفلة تنزيل العلمين ورفع علم الجمهورية العربية المتحدة، باعتبار أن فخامته في سورية هو أب الوحدة ورائدها.

وفي اليوم والساعة المحددين لإقامة الحفلة، الخميس ٧ نيسان ١٩٥٨، وبعد اكتمال عدد المدعوين، أطلت سيارة الرئاسة تقل فخامة الرئيس الجليل شكري بك القوتلي وبصحبه نائبا سيادة رئيس الجمهورية السيدان صبري العسلي وأكرم الحوراني.

وما أنزلوا من السيارة حتى صدحت الموسيقى مرحبة بمقدمهم، فظن خطأ ضباط الشرطة الواقفون على سطح قصر الضيافة، كل قرب السارية المخصص لها، أن الحفلة قد ابتدأت، فباشروا بعملهم. وعبثا حاولت إعطاء إشارات لهم بالترتيب باعتبار أن الحفلة لم تبدأ بعد. لذلك طلبت من السيد سعداوي الصعود إليهم وإفهامهم بالترتيب. ثم بوشر بمراسم الحفلة وبالنشيد السوري والمصري وتنزيل علميهما من على الساريتين، ومن ثم بنشيد الجمهورية العربية المتحدة ورفع علمها.

ومن غريب الصدف أن الحبل المعلق به العلم السوري علق بمحزّ البكرة، كما حصل عند رفع علم الجمهورية العربية المتحدة، مما اضطرّ ضباط الشرطة لجلب سلم صغير والصعود عليه لإصلاح ما حصل من خلل في البكرة. وقد فسّر وزير مغرور بنفسه من وزراء ذلك العهد أن الأمر مفتعل. في حين أن الرجل العاقل ولو كان ساذجا لا يتأخر من التأكيد والحكم بأن ما حصل كان عارضا، وليس فيه مجال للزلفى والقول إنّه مفتعل.

#### الرئيس جمال عبد الناصر في زيارته الأولى إلى دمشق :

في أول عهد الوحدة، تلقّيت في صباح ذات يوم وأنا في مكنتي، مكالمة هاتفية من مدير المطار المدنيّ (في المرة آنذاك) عدنان بك الكنتبي يعلمني بوصول سيادة الرئيس جمال عبد الناصر وصحبه إلى أرض المطار، وأنهم استقلّوا سيارات أعدتها لهم السفارة المصرية قاصدين منزل فخامة الرئيس الجليل شكري بك القوتلي. وهكذا كنت أول من علم بقدم سيادة الرئيس جمال عبد الناصر إلى دمشق.

اتصلت فوراً بفخامة الرئيس الجليل شكري بك وأخبرته بنأ تشريف سيادة الرئيس وصحبه وأنهم بطريقهم إلى منزله. ثم اتصلت بدولة رئيس مجلس الوزراء صبري بك وأخبرته بذلك أيضا. وتركت بدوري مكنتي في الأمانة العامة واتجهت نحو منزل فخامة الرئيس. وكان بين منزل فخامته في أول شارع أبي رمّانة تقريبا، ويبعد عن مقرّ الأمانة العامة الكائنة مقابل قصر الضيافة، مسافة خمس عشرة دقيقة تقريبا مشيا على الأقدام. وقد صادف أن وصل الموكب إلى دار فخامة الرئيس، كما وصل دولة رئيس مجلس الوزراء، ووصلت أنا في وقت واحد.

جرى استقبال حارّ لسيادة الرئيس وصحبه، وكان يرافق سيادته نوابه ووزرائه ومستشاروه. وكانت ساعة من ساعات العمر، تجلّت فيها روح الأخوة العربية الصحيحة، وكان المشهد رائعا لا ينساه الإنسان مدى الحياة. جلس الضيوف الكرام في قاعة الاستقبال الفسيحة، وفخامة الرئيس الجليل شكري بك بقامته الطويلة يرحّب

بهم بأنسه ولطفه وبشاشته.

وبعد فترة قصيرة، امتلأت دار فخامته بمن حضر من الوزراء وكبار ضباط الجيش.

وبعد استراحة لم تتجاوز الساعة، خرج الموكب قاصداً دار الضيافة، وهي مقابل مقرّ الأمانة العامة، وإذ بنا نشاهد جمهوراً غفيراً لا يحصى من المواطنين، امتلاً بهم الشارع وشرفات المنازل، فكنت ترى البشركتلا كتلا على الأرض وعلى السطوح وعلى الشرفات وعلى الأشجار وعلى السيّارات الواقفة في الشارع. كلّ يريد التطلّع ليرى وجه سيادة الرئيس، ممّا جعل السير وسط هذا الازدحام عسيراً للغاية، فاضطرّ ضباط الجيش لتنظيم حلقة تضمّ سيادة الرئيس جمال عبد الناصر وفخامة الرئيس شكري بك القوّتلي لإفساح المجال لهما وللموكب بمتابعة السير. وقد استغرق السير من بيت فخامته إلى قصر الضيافة نحو الساعتين، وحلّ سيادة الرئيس وصحبه على الرحب والسعة في بيتهم وبين أهلهم ومواطنيهم.

وهكذا بقي الحال على هذا الازدحام المنقطع النظير مدّة وجود سيادته وصحبه. وكان دمشق المدينة الخالدة هبّت بجميع سكّانها نهاراً وليلاً لتشهد بأّم العين سيادة الرئيس، وبقي الأهلون ينتظرونه طويلاً ليطلّ سيادته من على شرفة قصر الضيافة ويحييهم بطلعته الجذّابة. وكان صياح الناس وترحيبهم وزعردة النساء تشقّ عنان السماء. يا له من مشهد رائع من مشاهد القومية العربيّة التاريخيّة.

حقّق الله للأمة العربيّة الكريمة ما تصبو إليه من وحدة ومجد وسؤدد.

على أنّ ما يجب التنويه به اعترافاً بالحقيقة والواقع، هو أنّ مظاهر الأبهة والازدحام والاندفاع في الاستقبال والوداع أخذت تخفّ رويداً رويداً، كلّما طال الزمان، وذلك بعد أن رأى المواطنون ما رأوا وسمعوا ما سمعوا. حتّى كادت تلك الحفلات تقتصر على الرسميّين وعلى من يزجّ بنفسه في كلّ مهرجان واستقبال في سبيل تأمين مصالحه وأغراضه الخاصّة.

### نائباً رئيساً الجمهوريّة

بعد أن تمّت الوحدة السوريّة المصريّة وأصبح فخامة رئيس الجمهوريّة السوريّة شكري بك القوّتلي المواطن العربيّ الأوّل (فخرياً طبعاً)، أصدر سيادة رئيس الجمهوريّة العربيّة المتّحدة جمال عبد الناصر قراراً بتعيين الرئيسين السوريين الآخرين نائبين له في سورية، وهما السيّدان الأستاذان صبري العسلي وأناط به رئاسة اللجنة التشريعيّة، وأكرم الحوراني وأناط به رئاسة اللجنة التنفيذية.

### دولة الرئيس صبري العسلي نائباً لرئيس الجمهوريّة ورئيساً للجنة التشريعيّة:

خلال تلك الفترة، راجع وزير العدل سيادة نائب الرئيس وعرض عليه مشروع قانون يقضي بإبطال أحكام تصحيح السنّ، على أن يبقى إحصاء نفوس عام ١٩٢٢ وحده النافذ.

وكان مقرّ نائب الرئيس والأمانة العامة في ذلك الوقت في مبنى المجلس النيابيّ، فاستدعاني دولة الأستاذ صبري بك لأستمع للاقتراح وأبدي رأيي فيه.

وبعد أن انتهى السيّد وزير العدل من قراءة مشروعه، التفت إلى السيّد نائب الرئيس وقلت له: «إنّها سابقة خطيرة أن يهيمن التشريع فيها على القضاء فيلغي أحكامه. بالإضافة إلى أنّه لا يوجد ما يبرّر مثل هذا التشريع المقترح، طالما أنّه لا توجد حصانة لموظّفي الدولة، ما عدا القضاة. والسيّد وزير العدل، على ما بلغني، هيأ

مشروعاً يقضي برفع الحصانة القضائية. فإن صحَّ ذلك كان بإمكانه آنئذٍ إعفاء من يريد من القضاة الذين يشملهم التصحيح، دون اللجوء إلى استصدار تشريع بإبطال أحكام قضائية، وتبقى لتلك الأحكام حرمتها ولا تكون هنالك سابقة يهيمن فيها التشريع ويجعل الأحكام القضائية ريشة في مهبِّ الريح.»

فتفضّل دولة نائب الرئيس وشاطرنبي الرأي واعتذر للوزير عن تبني مشروعه.

ولكنّ السيّد الوزير ما لبث أن قصد القاهرة واستصدر هذا القانون مباشرة.

وبعد فترة قصيرة، حضر إلى دمشق السيّد فهمي السيّد، المستشار القانونيّ للسيّد رئيس الجمهورية، فعاتبته على كيفية استصدار هذا القانون الذي يبطل الأحكام القضائية المتعلقة بتصحيح السنّ، وإنّها سابقة خطيرة. فقال: «هي ليست أحكاماً قضائية على ما علمت، بل أعمال إدارية كما أفهمتها.» فقلت له: «إنّما هي أحكام قضائية تصدر بعد الفصل فيها بداية واستثنافاً وتمييزاً حتّى تكتسب الدرجة القطعية، لأنّ قضاة النيابة العامّة لديهم تعليمات بضرورة استثناف مثل هذه الأحكام والطعن بها حتّى تمرّ بجميع درجات المحاكم.» فاعتذر لعدم تفهمه حقيقة الوضع القانونيّ. ولكنّ القانون صدر، ونقّدت أحكامه.

#### السيّد أكرم الحوراني نائباً لرئيس الجمهورية ورئيساً للجنة التنفيذية :

كانت معرفتي بالسيّد أكرم الحوراني معرفةً عاديةً جدّاً، ولا تربطني به صلة حزبية، لأنّني لم أشتغل يوماً في السياسة أو في الأحزاب.

بلغ السيّد أكرم الحوراني أنّ سيادة رئيس الجمهورية العربيّة المتّحدة أصدر قراراً برقم ١ بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٥٨، تاريخ ١٢/٣/١٩٥٨، أصبحت بموجبه أميناً عاماً للرئاسة الجمهوريّة في الإقليم السوريّ، فاغتاظ على ما يبدو، ولربّما كان يريد أن يشغل هذه الوظيفة بأحد أنصاره.

بعث ورائي ذات يوم لمقابلته، وكنا وقتها في مبنى مجلس النواب أو مجلس الشعب كما يسمّى اليوم، فوجدته مضطرباً وتبدو عليه علامات الانفعال. سألتني كيف تمّ صدور القرار المتعلّق بالأمانة العامّة؟ فاستغربت مثل هذا السؤال يصدر عن نائب رئيس الجمهورية، وقلت له: «هذا سؤال يوجّه إلى وزير شؤون الرئاسة السيّد علي صبري، لأنّ الأمانة العامّة للرئاسة مرتبطة به.» وأضفت: «ولكن، بعد أن تمّت الوحدة ونظام الحكم فيها رئاسيّ وليس هناك رئاسة لمجلس الوزراء، فبديهيّ دمج الأمانتين السابقتين بأمانة عامّة واحدة لرئاسة الجمهوريّة في الإقليم السوريّ، وذلك انسجاماً وتمشياً مع نظام الحكم الرئاسيّ القائم. هذا ما اعتقده وأقدّره من عندي تقديراً قانونيّاً. وأنا اطّلت على ذلك في الجريدة الرسميّة، كما اطّلتكم عليه سيادتكم، وتبلّغناه أصوليّاً.» فأجابني السيّد أكرم الحوراني: «إذن، ماذا أصنع أنا هنا، وأنا نائب رئيس الجمهوريّة؟» فقلت له: «هذا سؤال يوجّه إلى سيادة رئيس الجمهورية بالذات، وليس لي.» وانصرفت.

لكنّني كنت أشعر خلال هذه المحادثة بما يحمله السيّد أكرم الحوراني في قرارة نفسه، بعد أن كشف عن وجهه الحقيقيّ، وتأكّدت من نواياه غير الحسنّة تجاهي. ولم يكن شعوري هذا ناشئاً من مزاج متشائم، ولكن عن منطق صارم، مبناه طلائع الأمور، ولا سيّما بالنسبة للسيّد الحوراني.

#### وزير شؤون الرئاسة السيّد علي صبري :

وصادف أن زرت القاهرة بعد الذي جرى، وبديهيّ أن أزور وزير شؤون الرئاسة في قصر القبة، باعتباره المرجع

المباشر المرتبطة به الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية في الإقليم الشمالي التي كنت أقوم على رئاستها، وأحدثه بكل أمانة عما جرى من حوار بيني وبين السيد أكرم الحوراني. فقال لي : «يظهر أن السيد أكرم الحوراني مش مطلع على القانون تماما. أنتم كأمانة عامة مرتبطون فقط بوزير شؤون الرئاسة.» وأضاف قائلاً : «هو عامل مرسوم بتسريحك وبعثلي آياه، وهو بدرجي نايم هنا، وأنا وحدي صاحب الحق بمثل هذا الاقتراح.»

خرجت من مكتب الوزير علي صبري مطمئناً شاكرًا لما أفضى به إليّ، وهو تأكيد لفراساتي بالسيد أكرم الحوراني وما تنطوي عليه نفسه.

والسيد علي صبري شخصية ممتازة برصانتها وسلامة تفكيرها وسعة اطلاعها وصراحتها. إنّه رجل دولة بكلّ معنى الكلمة.

ثمّ عدت إلى دمشق مطمئناً، ولكنّي ما زلت أشعر وأقرأ بعد ذلك في وجه السيد أكرم الحوراني ما يحمله في نفسه بسبب أمر لا ناقة لي فيه ولا جمل. لكنّ المثل العامّي يقول «يلّي ما فيه لحماتو يقوم لمراتو». وهذا ما حصل. ذلك لأنّه ليس باستطاعة أكرم الحوراني أن يفعل شيئاً بالنسبة لواضع مرسوم توحيد الأمانتين العامتين، فليكن إذن حنّاً مالك كبش المحرقة.

وهكذا، وضع السيد الحوراني أمر تسريحي نصب عينيه و«مفشّة خلقه».

#### تسريحي من الوظيفة

تبّلت مرسوم تسريحي رقم ١٠٣ لسنة ١٩٥٩ تاريخ ١٧ يناير ١٩٥٩ بتوقيع سيادة الرئيس جمال عبد الناصر، فذهلت لهذا التصرف وهذا القرار. ذلك أنّ سيادة الرئيس نفسه وقبل الوحدة بفترة وجيزة، منحني مع شخصيات سورية أخرى وساما مصرياً ربيعاً، قدّمه لي آنذ السيد محمود رياض سفير مصر في سورية باسم سيادته. كما نقلت في الفترة نفسها أوسمة سورية رفيعة إلى وزراء وكبار رجال الدولة في الجمهورية المصرية، قدّمهم إيّاهم سفير سورية في مصر آنذاك السيد عبد الرحمن بك العظم.

على إثر تبليغي مرسوم التسريح التعسفيّ هذا، وما تركه في نفسي من أثر سيء، بعثت بكتابين ببريد الأمانة العامة الرسميّ، أولهما لسيادة الرئيس جمال عبد الناصر، والآخر لسيادة الوزير علي صبري. وبالطبع، لم أتلّق منهما جواباً.

#### كيف تمّ وضع مرسوم التسريح :

علمت فيما بعد أنّ عدم استجابة السيد علي صبري لرغبة السيد أكرم الحوراني الملحة ونزواته الحاقدة، تركت في نفسه عقدة فوق عقدة، وزادته ألماً وحسرة. فبعث فيما بعد مع رسول من أخصّائه بكتاب يحمل استقالته من جهة، ومشروع مرسوم تسريحي من جهة ثانية. ونقل الرسول الأمين هذه الرغبة إلى سيادة رئيس الجمهورية في القاهرة مباشرة، وهي تتلخّص إمّا بتصديق مرسوم تسريح حنّ مالك الأمين العامّ لرئاسة الجمهورية في الإقليم الشماليّ، وإمّا بقبول استقالة أكرم الحوراني من نيابة رئاسة الجمهورية.

ويدهي أنّ سيادة الرئيس لا يريد أن يخلق أزمة في حكومته بقبول استقالة نائبه السيد أكرم الحوراني، والوحدة لا تزال في أول عهدّها، من أجل موضوع تسريح موظّف مهما سما مركزه وتعالّت صفاته. فعمل على توقيع مرسوم التسريح وانتهى الأمر، وكفى الله المؤمنين شرّ القتال.

وبذلك يكون السيّد أكرم الحوراني قد روى غليله، ناسيا أو متناسيا أنّه لا بقاء لحال وأنّ دوام الحال من المحال.

هكذا، أيّها القارئ الكريم، انتهت خدمة مواطن قضى في الوظيفة ثلاثة وثلاثين عاما وتيّف : في القضاء، ثمّ في الإدارة، ونال العديد من الأوسمة الرفيعة ومن كتب الإطراء والتقدير. كلّ هذا الماضي الناصع الرفيع، المملوء زهوا وفخارا، وإخلاصا ونزاهة، زال في لحظة واحدة بناء على رغبة طائشة ونزوة حاقدة. فتأمّل ! وإنّي أترك الحكم والجواب لك أيّها القارئ الكريم لتحكم بنفسك على هذا النموذج من التقدير. أصلحنا الله جميعا وأصلح فينا أخلاقنا أولا لنتمكّن من رفع أنفسنا، ومن ثمّ النهوض في هذا الوطن نحو المجد والسؤدد.

### صدي التسريح :

ما أن ذاع خبر تسريحي التعسّفيّ حتّى تهافت عليّ الأصدقاء والمعارف من كلّ حدب وصوب، يظهرون عظيم أسفهم ويعيدون إلى الأذهان ماضيّ المجيد الناصع. وكان في مقدّمة الزائرين من كبار الشخصيات غبطة البطيريك الأرثوذكسيّ الذي أظهر رغبة واستعدادا للذهاب إلى القاهرة للاحتجاج لسيادة رئيس الجمهورية على هذا التسريح، ولكنّي شكرته على عواطفه النبيلة ورجوته العدول عن تنفيذ هذه الرغبة الشريفة. وهكذا بقيت وعائلتي نستقبل الزوّار الكرام شاكرين لهم صادق عاطفتهم ونبيل شعورهم، تاركين لله سبحانه وتعالى العارف بخفايا الأمور وظواهرها أن يجازي كلّ إنسان حسب نواياه، إن خيرا فخير وإن شرا فشرّ.

### رئاسة مجلس الدولة :

كنت بحكم عمليّ كأمين عام لرئاسة الجمهورية في سورية على اتّصال دائم بالسيّد فهمي السيّد المستشار القانونيّ للسيّد الرئيس جمال عبد الناصر وموضع ثقته، نجتمع معا كلّما ذهبت إلى مصر أو حضر إلى دمشق. ونشأت بيننا صداقة لا بأس بها.

وبعد انتهاء عمليّ في الأمانة العامّة، حضر السيّد فهمي السيّد إلى دمشق وزارني زيارة مجاملة، عرض عليّ خلالها رئاسة مجلس الدولة في الإقليم السوريّ وهي في الحقيقة تعتبر نيابة للرئاسة لأنّ الرئاسة الأولى مقرّها القاهرة ويشغلها قاض مصريّ، وأكّد لي أنّ الرئيس الأوّل سيحال على المعاش قريبا فأتبّوأ أنا الرئاسة الأولى في القاهرة، وأصرّ عليّ كثيرا لقبول العرض. فشكرته على محبّته ولكنّي اعتذرت عن قبول نيابة الرئاسة بعد أن سبق لي واشغلت وظيفة النائب العامّ لدى محكمة التمييز، والأمانتين العامتين لرئاسة مجلس الوزراء ورئاسة الجمهورية.

وذهب عندئذ للعمل مع وزير العدليّة في الإقليم السوريّ السيّد نهاد القاسم على تعيين السيّد عبد الرؤوف سلطان، وهو زميل قديم لي في القضاء، وبقي في نيابة الرئاسة إلى أن أحيل على التقاعد.